المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/11/2013

الفريق الاشتراكي يعقد لقاء مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمراكش ويناقش المعالجة الترابية لقضية الصحراء

3/10526

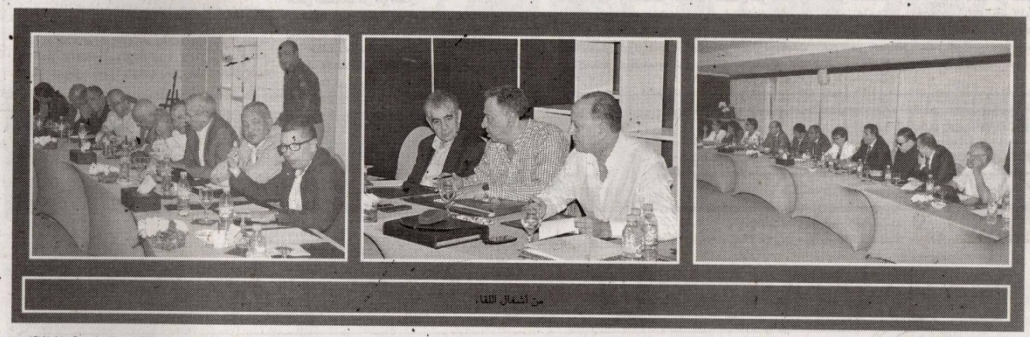

من أشغال اللقاء

مكتب مراكش: م البومسهولي-ع الكباص
ت: إسماعيل رمزي

على هامش المنتدى الذي نظمه الاتحاد الاشتراكي بمراكش، عقد صباح الجمعة 15 نونبر 2013 الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، ندوة مغلقة عرفت نقاشات صريحة حول الاوضاع باقاليمنا الجنوبية في شقها الحقوقي.

وتميزت هذه الندوة بعرض لإدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كشف فيها حقائق مهمة تهم التحديات المرتبطة بموضوع حقوق الإنسان بالمناطق الجنوبية.. وهي حقائق تقتضي الوقوف بجدية وبعمق سياسي وطني في ما يخدم الوحدة الترابية المغربية، لأن المعالجة الحقوقية تقتضي إعمال تحقيق العدالة وعدم السقوط في ما قد يفتح المجال لخصوم وحدتنا الترابية لاستغلاله، قصد نيل عطف منظمات حقوقية دولية..

وحرص اليزمي على أن يقدم عرضه في جلسة مغلقة في وجه الصحافة، فيما اعتبر بعض الحضور أن ذلك يرتبط بطبيعة المعطيات التي قدمها للبرلمانيين الاتحاديين بخصوص هذا الموضوع.

ويندرج هذا اللقاء في سياق التداول من أجل تمكين أعضاء الفريق الاشتراكي من بناء مواقفه، وتنسيق تحركاته وفق معطيات دقيقة في إطار ما يخدم مصلحة المغرب وارتباطه بصحرائه، والتصدي للذين يحاولون النيل من المغرب انطلاقا من البعد الحقوقي.

نقاشات أعضاء الفريق الاشتراكي، في هذه الجلسة وجدت متطلقها في الحرص الكبير على الاضطلاع الكامل بدور الدبلوماسية الموازية، دفاعا عن مصالح المغرب الحيوية وفي مقدمتها ملف الوحدة الترابية.

ورسخت تدخلات البرلمانيين الاتحاديين في هذه الجلسة، الوعي بالتحديات التي يطرحها موضوع حقوق الانسان وتوظيفه من قبل خصوم المغرب كورقة لمضايقته في النزاع حول الصحراء، رغم أن المغرب وفر الشروط الدستورية والقانونية و كذا الآليات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان، مقارنة مع ما يحصل بتندوف من انتهاكات جسيمة لهذه الحقوق.

النقاشات الحت كذلك على ضرورة تطوير آليات التواصل التي يعتمدها المغرب في توضيح الصورة بالاقاليم الجنوبية للمنتظم الدولي، مع القيام بكل ما يلزم لترجمة رؤية الدولة في هذا المجال إلى واقع.

تأهيل الدبلوماسية الموازية للبرلمان، يقتضي ايضا - حسب بعض التدخلات - تمكين البرلمانيين من تمثل عميق لموضوع حقوق الإنسان لتملكه بشكل يسمح لهم بالترافع بقوة مقنعة من اجله، وهو ما يستدعي رفع درجة التنسيق والتعاون ما بين الفريق البرلماني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما يستدعي توحيد الخطاب بين المؤسسات.

الطابع المعقد والشائك لملف حقوق الإنسان بالجنوب، جعل بعض التدخلات تلح على ضرورة تجاوز الخطاب الحالي الذي تراجعت قدرته على الإقناع، والعمل على تعزيز الإحساس بالانتماء للوطن لدى السكان من خلال جعلهم في صلب مشروع تنموي متكامل يستجيب لحاجياتهم ويستوعب مطالبهم الاجتماعية، مع الابتعاد عن التجزيء في المنظومة الحقوقية والاقتصار على النظر إليها بكونها تهم حرية التعبير والتظاهر، بل ضمانها في تكاملها ومن ضمنها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وهكذا لخص احمد الزايدي ما دار في الجلسة المتعلق بالصحراء المغربية والتي عقدها الفريق الاشتراكي يوم 15 نونبر باحد فنادق مراكش في تصريح لـ«الاتحاد الاشتراكي» حيث قال:

«في إطار منتديات الاتحاد الاشتراكي، فتحنا اليوم ملف قضية الوحدة الترابية، من خلال التفاعلات الخارجية ومن خلال المنظور الجديد للمعالجة الترابية الخاصة بالاقاليم الجنوبية، انطلاقا من الخطاب الملكي، وانطلاقا من الجو الجديد للدبلوماسية المغربية في علاقتها مع شركائنا الأوربيين خاصة مع الاشتراكيين الأوربيين، انطلاقا ايضا من التقرير الاجتماعي والاقتصادي ،انطلاقا من اجتهادات الفريق الاشتراكي فتحنا هذا الملف اليوم، بمداخلة أولى حول حقوق الانسان في اقاليمنا الجنوبية، وهو العرض الذي قدمه اليزمي والنقاش الذي تلاه.

وقد شكلنا لجنة دائمة تسهر على اعداد بقية المنتديات الخاصة بالاقاليم الجنوبية، للخروج بتصور موحد في ما يتعلق بمعالجة الاوضاع داخل الاقاليم الجنوبية والمساهمة الايجابية للاتحاد الاشتراكي في الاوراش المفتوحة..»

تمسكوا بوضع مشروع قانونهم المهني وعبئوا لوقفة الرباط في الـ29 من نونبر الجاري أمام البرلمان

حرب إصلاح قانون المهنة تستعر بين الرميد والمحامين

■ فاس محمد حرودي ■

وصل الصراع بين وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، إلى حد مقاطعة وزير العدل للجلسة الافتتاحية للمناظرة الوطنية للمحامين حول قانون المهنة، والتي احتضنتها مدينة فاس في نهاية الأسبوع المنصرم ، بعدما قرر المحامون عدم منح مصطفى الرميد كلمة في الجلسة الافتتاحية خلافا لما هو متعارف عليه، واكتفائهم بدعوته لحضور أشغال افتتاح المناظرة التي غاب عنها أيضا وزير الحكومة عبد الإلاه بنكيران ورؤساء الفرق البرلمانية والوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومدير وزارة العدل.

رد المحامين على وزير العدل وحكومة بنكيران، لم يتأخر كثيرا، حيث سارع حسن وهبي رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، إلى إعلان التعبئة الشاملة بين المحامين بمختلف هيئاتهم للحضور بكثافة حاملين معهم بذلتهم السوداء، لتنفيذ وقفة احتجاجية حاشدة، كما وصفها، أمام البرلمان في الـ29 من نونبر الجاري، من أجل فرض تصورهم لقانون مهنة المحاماة.

وشهدت أشغال هذه المناظرة، نقاشا حادا بين مختلف هيئات المحامين بالمغرب، حيث دعت المحامية بهيئة الدار البيضاء، فاطمة مدرك، باسم منتدى المحامية المغربية، إلى تحقيق مبدأ المناصفة وإنهاء التمثيلية المحتشمة للمحاميات واللواتي يشكلن ثلث المحامين بالمغرب، فيما انتفض علال لكحل باسم المحامين الشباب، وطالب بإسقاط الطبقية والتمييز بين فئات المحامين، مؤكدا أنه « لا فئوية بعد اليوم، ولا تفاضل بين المحامين، كما انتقد بشدة تسييس مهنتهم وجعلها في خدمة أي جهة سياسية، مؤكدا على أنهم سيتصدون للمتربصين بالمهنة داخلها وخارجها، وأنهم مصرون على وضع قانون جديد للمحاماة ينتصر للمحامي المغربي ولا شيء آخر».

من جانبه، رد «حسن وهبي» رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب، بتأكيده بأن المحامين، سبق لها أن سجلوا توجسهم من الإصلاح الذي تقوده وزارة العدل، وطالبوا بإبعاد القانون الحالي لمهنة المحاماة وعدم اعتماده في وضع القانون الجديد، كما ذكر زملاءه بتوصيات مؤتمر المحامين بآسفي، نونبر 2012، والذي قدم منظور المحامين للإصلاح، بعد أن ربطوه، كما قال، بإرادة سياسية حقيقية للحكومة.

وكشف المحامون في نهاية مناظرتهم، عن تكليف لجنة وطنية للمحامين، تقوم بتجميع كل الآراء والمقترحات المنبثقة عن مناظرة فاس، ستعتمد في إعداد مشروع قانون جديد للمهنة، قبل تسليمه للفرق البرلمانية ورؤساء الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات الحقوقية لمساندة المحامين في إقرار هذا المشروع واعتماده كقانون لمهنة الدفاع بالمغرب.

ويطالب المحامون بإعادة النظر في شروط ولوج المهنة، حيث اشترطوا سن 45 سنة كحد أقصى، واعتماد نظام المباراة، وضمان استقلالية الدفاع وتعزيز حصانة المحامي ومكتبه عبر مراجعة الفقرة الثانية من المادة 59 من قانون المهنة، وإلغاء مرسوم قانون المساعدة القضائية الأخير، وتوحيد أنظمة وقوانين حسابات الودائع.

وفي المجال الاجتماعي، طالبوا تمتيعهم بالرعاية الاجتماعية، وتكريس مبدأ مقاربة النوع، عبر اعتماد نسبة مشرفة لتمثيل النساء بمجالس هيئات المحامين، وتمكين المحامين الشباب من الترافع أمام محكمة النقض وإعفائهم من الضرائب لمدة 5 سنوات من تاريخ فتح مكاتبهم المهنية.